أكد أن أغلبهم يعملون في وظائف حساسة كالطب والهندسة والقضاء

الفضل: مستشار في لجنة تحقيق «يوروفايتر» شهادته مزورة

رياض عواد

قال النائب أحمد الفضل أحد مستشاري لجنة التحقيق في صفقة «يوروفايتر» التابعة لوزارة الدفاع ورد اسمه ضمن قائمة الشهادات المزورة.. فكيف سيحقق في صفقة تحوم حولها شبهة فساد وهو قبل على نفسه شراء شهادة فاسدة.

وأشار الفضل في مؤتمر صحفي عقده امس في مجلس الأمة: وجدنا في كشوفات تزوير الشهادات «ما يشيب الشعر» فبعض من وجدناهم بقائمة تم تعيينه في المجلس البلدي!

وأضاف: أحد من وردت أسماؤهم في قائمة الشهادات المزورة يعمل في ديوان المحاسبة، وآخر في وزارة الخارجية يعمل بدرجة مستشار. كما ان أحدهم عضو بارز في نقابات القطاع النفطي، وآخر أستاذ في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

وتابع: أحدهم قاض.. للأسف!! لديه ماجستير قانون من الجامعة الأميركية في أثينا. ومدير إدارة النشر الإلكتروني في وزارة الإعلام.

وأشار الى أن الموضوع تعدى العمل في الحكومة والقطاع التعليمي وامتد للقطاع الخاص، مستعرضا إعلانا لطبيبة تغذية خريجة الجامعة الأميركية في أثينا.

احمد الفضل

وقال: إن السكوت الحكومي إزاء هذه القضية أمر مريب، ولا يلومني أحد في القسوة على وزير التربية، متسائلاً: لماذا لا تعلنون أمام الناس خطواتكم إزاء هذه القضية.

وأضاف: استكمالا لما بدأنا فيه امس بالنسبة للشهادات المزورة

وجدنا شيء يشيب الشعر اكبر مما هو منتشر في وسائل التواصل مثل:

احدهم معين في المجلس البلدي وهو حاصل على هندسة المشاريع وهذا راوه الناس في وسائل التواصل، والآخر متخصص في الحوكمة (م.د) ومكافحة غسيل الاموال والتدقيق الداخلي ومكافحة الفساد المالي والإداري في ديوان المحاسبة الذي يعتمد عليه مجلس الامة للكشف عن مواطن الخلل في الجهات الحكومية.

وهناك متخصصين في التغذية وغيرها .

وآخر اسمه (هـ.خ.م.ح) يعمل في وزارة الخارجية وتم ترقيته ضمن 23 من سكرتير أول إلى مستشار ويحمل ماجستير في الآداب من أثينا.

وهناك ايضا (ص.أ.ع.م) بكالوريوس علوم من اثينا وهو عضو بارز في نقابة تابعة للنفط ، و (ص.ا.م.ك) دكتوراة من اثينا ومشارك في دراسة عن الكويت لأن رئيس التطبيقي السابق شبه خريجي اثينا بهارفارد.

وهناك قاضي للاسف حصل على ماجستير قانون من نفس الجامعة

ومدير ادارة النشر الالكتروني في الإعلام

وقال إن الموضوع وصل إلى القطاع الخاص واحد الاخوة اتصل وصور لي اعلان عن طبيبة خريجة اثينا.

احدهم حصل على دكتوراة في ادارة الاعمال وعضو في لجنة التحقيق في الشهادات المزورة.

واضاف أن هذا لم يكن احد يتابع الموضوع غيري فالأمر خطير وهو اما حقيقي او غير حقيقي وفي كلتا الحالتين السكوت الحكومي مريب. وتساءل: اين دور التعليم العالي في تدقيق الشهادات ..وكل ماكان يحدث كان ابر تخدير واتضح ان الامر منتشر في اماكن حساسة . وزير التربية لماذا لايرد في بيان أن الأمر قيد التحقيق على الاقل.

وبين أن تحسن تصنيف الكويت في مكافحة الفساد امر جيد ويجب ان نكمل ونضع خطة القضاء على الشهادات الوهمية.

واضاف أن ديوان الخدمة لا يملك الا رفض الشهادات المعتمدة وكذلك الوزارات الاخرى.

الخضير لـ«الوسط»: الحكومة ترفض تعديل قانون العمل الأهلي

قال رئيس لجنة الشؤون الصحية النائب د. حمود الخضير إن اللجنة اجتمعت امس بحضور وزيرة الشؤون الاقتصادية مع ممثلي اتحاد المصارف وغرفة التجارة. واضاف أنهم ابدوا ملاحظاتهم على تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي و تحفظوا على بعض التعديلات بسبب انها ستسبب تضخما في أسعار خدمات الجهات المعنية به على سبيل المثال المستشفيات الخاصة سترفع اسعار العلاج على المواطنين. واوضح ان هذه أراء الجهات التي حضرت وسيكون هناك اجتماعا اخر مع ممثلي الاتحادات العمالية لوضع التصور النهائي لهذا القانون

د. حمود الخضير متحدثا للوسط

..وحماد: المستفيد الأول من الأثر الرجعي هو المواطن

قال النائب سعدون حماد أن لجنة الشؤون الصحية استمعت امس الى وزيرة الشؤون الاقتصادية عن تعديلات قانون العمل في القطاع الأهلي التي أرها مجلس الامة في المداولة الأولى .

واضاف أن الوزيرة قالت ان التعديلات ستطبق على الاجانب وبالتالي سيستفيد الاجانب من الأثر الرجعي للقانون.

وأكد حماد أن الوزيرة لم تكن ملمة بالموضوع وليس لديها معلومات .

وبين أن المادة الخاصة بالأثر الرجعي لاتنطبق على الأجانب والدليل المادة الاولى من التعديل تنص على أنه يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة 51 ونص المادة70 من القانون رقم 6 لعام 2010... إلى آخره .

ووأوضح ان المادة 51 الفقرة الأخيرة تنص على أنه يستحق العامل مكافاة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها على ان يكون انتهاء خدمته بعد تاريخ العمل بالقانون رقم 2010/6 المشار إليه دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال فترة عمله.

وقال إن من يشترك في التامينات هو المواطن الكويتي والوافد لايشترك وهذا دليل على تطبيق القانون بأثر رجعي يستفيد منه المواطن الكويتي وليس الوافد ، وأشار إلى أن اعضاء اللجنة أكدوا ان المستفيد من الأثر الرجعي هو المواطن الكويتي.

هايف يسأل وزير الداخلية عن إجراءاته تجاه «النصب على البدون»

قدم النائب النائب محمد هايف المطيري سؤالا الى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، و نص السؤال على:

تعرض عدد كبير من فئة غير محددي الجنسية (البدون) إلى عملية نصب واحتيال وتزوير بمباركة حكومية وذلك بعد الضغوطات التي مورست على فئة (البدون) والتي ضيقت الخناق عليهم مما جعلهم يبحثون عن أي حل أو مخرج من هذا الضغط الكبير والممارسات غير الإنسانية وأثناء ذلك أستغل بعد المتنفذين هذه الظروف المأساوية لدى إخواننا من هذه الفئة حيث تم تقديم حلول لهذه المشكلة تمثلت بعملية نصب كبير وتزوير تواطأت فيها أطراف حكومية وسهلت هذه العملية مضفية عليها الشرعية حيث تم بيع جوازات سفر لبلدان عربية وافريقية وأسيوية ووضعت الحكومة تسهيلات كبيرة لتوفير شراء هذه الجوازات بمبالغ صرف بعضها من مستحقات العسكريين ممن أجبروا على التعديل لإي جنسية أخرى ، تبين بعد ذلك أنها مزورة عند مراجعة السفارات لتجديدها واستمرت هذه الفئة المضطهدة أسيرة لعملية النصب وضحية لممارسات غير إنسانية وغير مسئولة من الحكومة ومن وزير الداخلية بصفته المعني بأمن البلاد ورفع الظلم وكشف عمليات الإحتيال والنصب وإيجاد حلول لمن لا يحمل أى هوية أو بصمات خاصة ممن ولدوا على هذه الأرض من هذه الفئة دون أن يحملوا أي مستند طيلة هذه السنوات ، حيث توقفت جميع معاملات هذه الفئة من زواج وعلاج وشهادات ميلاد وتعليم و على أثر ذلك تم استدعاء وزير الداخلية عدة مرات للجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة لإيجاد حلول لمعاناة ومأساة هذه الفئة المظلومة لكنه لم يقدم أي حلول أو تعاون في هذا الملف الذي هو من أخطر الملفات الإنسانية والأمنية التي مازالت تتفاقم يوما بعد يوم لذا أطلب إفادتي بالآتي : –

محمد هايف

1 – ما هي الإجراءات التي قام بها وزير الداخلية بشأن هذه الفئة بعد اللقاءات المتعددة في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة والتوصيات التي تمت بهذا الشأن ؟

–2 هل تم حصر هذه الفئة المتضررة من عملية النصب والاحتيال بتزوير جوازات السفر سالفة الذكر ؟ إذا كانت الإجابة بنعم اطلب تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك ؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي حالت دون ذلك ؟

3 – هل تم تحديد الجهات والأشخاص الذين قاموا بالترويج والإعلان لبيع الجوازات المزورة ؟

4 –وهل تم استدعائهم للتحقيق خاصة أن الترويج والإعلان على الملأ ومزود بأرقام هواتف بالإضافة إلى وجود وسطاء بعضها من أطراف حكومية ؟

5 – هل تم التحقيق وجمع المعلومات عن المبالغ التي دفعت من فئة غير محددي الجنسية للجهات التي شاركت في عملية بيع الجوازات المزورة ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فأطلب تزويدي بالمبالغ المدفوعة إجمالا وأسعار هذه الجوازات لكل جواز ونوعه على حدا ؟

6 – نما إلى علمي احتجاز عدد من حاملي هذه الجوازات المزورة في بعض مطارات دول العالم وقد أحيلوا للتحقيق بتهمة التزوير هل لدى الوزير علم بهذه الحالات ؟ إذا كانت الإجابة بنعم فاطلب تزويدي بالبيانات والإجراءات التي تمت بهذا الشأن ، كما أطلب تزويدي بالأعداد التي أحتجزت في مطارات عالمية بتهمة التزوير ؟

7 –هل لدى الوزارة إحصائية بالأميين منهم ممن لم يدخلوا المدارس بسبب عدم حمل أي هوية ؟

8 –هل لدى الوزارة علم عن عدد حالات الزواج التي تمت دون توثيق في المحاكم بسبب عدم حمل أي هوية والمواليد الذين لايحملون شهادات ميلاد ؟

9 –كم عدد من تم إصدار إلقاء القبض عليهم بسبب إنتهاء إقاماتهم لعدم تجديد جوازاتهم التي لم تعترف بها السفارات بسبب التزوير ؟

10 –ماهي إجراءات الوزارة تجاه هذه الفئة وكم عدد من تم إصدار القبض عليهم بسبب إنتهاء جوازاتهم المزورة ؟

11 – هل تم إيقاف وحجز أحد ممن وقع ضحية لعملية النصب من أصحاب الجوازات المزورة بسبب إنتهاء إقامته ؟

–12 ماهي إجراءات الوزارة بالجملة في التعامل مع هذه الحالة الفئة التي جردت رغما عنها من جميع الوثائق والمستندات الرسمية والهويات ورخص القيادة بفقدها أو إنتهاء صلاحيتها بسبب زجها في عملية التزوير سالفة الذكر ؟!!

13 – هل تم إصدار قرارات للتعامل مع هذه الفئة معاملة خاصة ؟ أم أنها تعامل كحال جميع الوافدين للبلاد ؟ مع تزويدي بجميع ماصدر من قرارات بخصوص تعامل رجال الأمن مع هذه الفئة ؟

..ويسأل الصالح عن دور هيئة الاتصالات تجاه المواقع غير الأخلاقية

أعلن النائب محمد هايف عن توجيه سؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، تناول فيه دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تجاه التطبيقات والمواقع غير الأخلاقية، وميزانية الهيئة وهيكلها التنظيمي ورواتب القياديين فيها، والعقود التي أبرمتها الهيئة في سبيل حجب تلك المواقع المواقع.وطلب هايف تزويده وإفادته بالآتي:

–1ما دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات من بداية تأسيسها تجاه التطبيقات والمواقع غير الأخلاقية؟ وما الإدارة أو الأقسام المنوط بها هذه المهمة؟

–2 كم تبلغ ميزانية الهيئة ورواتب القياديين فيها والمكافآت المالية والمزايا الوظيفية ؟

–3 كم عدد المديرين ورؤساء الأقسام الذين تم تعيينهم مع إفادتنا بالضوابط والشروط ومستواهم الوظيفي ومدى خبرتهم لكل حالة على حدة؟ 4 – جدول المرتبات للعاملين في الهيئة والهيكل التنظيمي لها.

–5المناقصات والشركات التي تم التعاقد معها وإفادتنا بالعقود المتفق عليها من تاريخ إنشاء الهيئة حتى تاريخ ورود السؤال.

–6هل تم حجب التطبيقات كافة التي تقتحم خصوصيات المواطنين وتؤثر سلبا عليهم؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بالإجراءات التي تم اتخاذها لحجب تلك التطبيقات، وإذا كانت الإجابة النفي فما الأسباب والعوائق التي حالت دون منع تلك التطبيقات؟

–7 كم عدد المواقع غير الأخلاقية التي تم حجبها من قبل الهيئة منذ انشاء الهيئة حتى تاريخ ورود السؤال؟ وما الإجراءات التي تمت مع القائمين على تلك المواقع والتطبيقات المشبوهة؟

–8 كم تبلغ قيمة العقود المبرمة المسؤولة عن حجب المواقع غير الأخلاقية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من العقد.

–9 هل تم تنفيذ ومتابعة ما جاء بالعقود المبرمة مع الشركات في حجب جميع المواقع المخالفة للهوية الإسلامية والعادات والتقاليد؟

العتيبي: اعترف ترامب بسيادة اسرائيل على الجولان صفعة للعرب جميعاً

أكد النائب خالد العتيبي أن حقيقة اعتراف ترامب بسيادة اسرائيل على الجولان يعكس حقيقة قيمة هذه الأمة وأثرها المعدوم على خارطة العالم..

قائلاً هي صفعة جديدة في وجه التخاذل العربي الذي وافق أن يكون شاهداً على عطاء «من لايملك لمن لايستحق».

الفضالة يطالب بأحقية أي مواطن في الإستعلام والإطلاع على ملف جنسيته

أعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

اشتكى الكثير من الافراد في الآونة الأخيرة من عدم حقهم بالاستعلام او الإطلاع على ملفهم الشخصي بالجنسية والافراد الملحقين بهم، ولما كان لهذا الموضوع من أهمية خاصة لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

–1 يحق لأي فرد الإستعلام والإطلاع على ملف الجنسية الخاص به والتحقق من الافراد الملحقين فيه والمسجلين علية في الملف إما عن طريق موقع وزارة الداخلية الإلكتروني او بالحضور الشخصي.

–2 تقوم الإدارة العامة للجنسية بإرسال رسالة نصية في حال إضافة أي فرد على ملف الجنسية لصاحب الملف لإعلامه بالإضافة

يوسف الفضالة

ماجد المطيري يطالب باستعجال مقترح إسقاط القروض

طالب النائب ماجد المطيري باستعجال إحالة مقترح إسقاط القروض إلى المجلس للتصويت عليه، مؤكدا دعمه لأي تحرك نيابي أو شعبي يساند هذه القضية.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «لم اتقدم بالاقتراح واتركه لدورته الاعتيادية وإنما وقعت وخمسة نواب طلب استعجال مناقشته في اللجنتين التشريعية والمالية لرفعه للتصويت عليه في قاعة عبد الله السالم».

وأضاف أن «الطلب أحيل إلى مكتب المجلس لدراسته لذا اشدد على إخواني في مكتب المجلس استعجال إحالته إلى المجلس للتصويت عليه خاصة أن الطلب النيابي الذي قدمته كان في 19فبراير الماضي».

ماجد المطيري

واعتبر المطيري أن التفاعل الشعبي الساحق مع قضية إسقاط القروض مستمر والزخم متواصل بدرجة لم تحدث مع قضية أخرى ما يدلل على حجم المشكلة والكارثة التي ضربت كل بيت كويتي.

الدمخي يسأل وزير الخارجية عن حيثيات جريمة المواطن المغدور في القاهرة

أعلن النائب د. عادل الدمخي توجيه سؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول حثيات جريمة المواطن المغدور في القاهرة خالد الريش.

وطلب الدمخي موافاته بالتالي:

1. ماهي حيثيات جريمة المواطن المغدور في القاهرة خالد الريش يرحمه الله؟

2. ماهي إجراءات وزارة الخارجية تجاه هذه القضية؟

3. هل تم إرسال وفد أمني وقانوني يتابع سير التحقيقات في القاهرة؟

4. ما صحة تعرض جثمان المغدور للتشويه؟ وماهي حيثيات هذا الأمر؟

5. هل صحيح أن المغدور تعرض للتعذيب البشع لمدة يومين للأدلاء بمعلوماته السرية (للتجوري) ولم يتم قتله بالخنق كما ادعت بعض الوسائل الإعلامية؟

6. ما مدى صحة تعرض أعضاء جثمان المرحوم للسرقة أثناء وجوده في الطب الشرعي المصري؟

7. كم جريمة قتل تعرض لها المواطنون في مصر خلال آخر 5 سنوات؟ وماهي أبرز الأسباب؟

8. كم جريمة قتل تعرض لها المواطنون خارج الكويت عموما مع بيان التراتبية في أكثر الدول التي حدثت فيها هذه الجرائم وأبرز الأسباب؟ وذلك خلال 5 السنوات الأخيرة.

9. برجاء تزويدنا بالأحكام النهائية التي صدرت لصالح ذوي المواطنين المغدورين بالخارج مع تقسيمها حسب الدولة، وذلك لأخر 5 سنوات.

10. برجاء ذكر أهم الخطوات المتبعة عموما من وزارة الخارجية في حالة وجود جرائم ضد المواطنين بالخارج، وذلك لآخر 5 سنوات

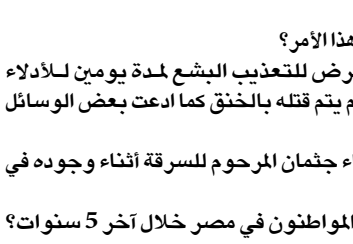

د. عادل الدمخي